

قرارات عززت جهود الإمارات في الحوكمة خلال 2020 4





عززت الإمارات من جهودها في ترسيخ مبدأ الحوكمة خلال عام 2020؛ وذلك على الرغم من الظروف المستجدة التي فرضتها جائحة كورونا على جميع اقتصادات العالم، ما يعكس الأهمية الكبيرة التي توليها الدولة، ممثلة بالحكومة الاتحادية لترسيخ هذا المبدأ الذي يلعب دوراً مهماً في مسيرة التنمية المستدامة.

وشملت قائمة الإنجازات التي حققتها الدولة خلال العام الماضي صدور 4 قرارات إضافة إلى تواصل حملات التوعية وتنظيم ورش العمل للوزارات والمؤسسات الحكومية والشركات، التي عززت قيادة الدولة في الحوكمة الرشيدة. وأوضح الدكتور أشرف جمال الدين الرئيس التنفيذي لمعهد حوكمة التابع لسلطة مركز دبي المالي العالمي: أن الإمارات واصلت تعزيز منظومتها في الحوكمة خلال عام 2020؛ حيث أطلق مجلس التوازن بين الجنسين الدليل الاسترشادي لترشح ودخول المرأة لمجالس الإدارة، الذي يعطي المرأة الكثير من المعلومات والإرشادات؛ لكي تتمكن من دخول مجالس إدارة الشركات والمؤسسات الحكومية بنجاح، وتعد الإمارات أول دولة عربية تطلق هذا الدليل الذي أسهم في تمكين النساء في مختلف القطاعات.

وأضاف الدكتور أشرف - في تصريح خاص لووكالة أنباء الإمارات (وام) - أنه وخلال شهر فبراير/شباط من العام الماضي أصدر مجلس الوزراء دليل حوكمة مجالس الإدارة في الحكومة الاتحادية، بما يتفق مع أفضل الممارسات الدولية، ويتسق مع قوانين وتشريعات الدولة.

من جانبها، قامت هيئة الأوراق المالية والسلع بإصدار تحديث جديد لقواعد الحوكمة الخاصة بالشركات المدرجة في أسواق الدولة والذي رفع من سقف الحوكمة بتلك الشركات والمؤسسات المالية بشكل كبير حتى تضاهي مثيلاتها بالأسواق المتقدمة.

كما قام المجلس التنفيذي لحكومة دبي بإصدار دليل الحوكمة لمجالس الإدارة بالحكومة المحلية والذي يضمن التزام تلك المجالس بأفضل معايير الحوكمة؛ حفاظاً على مكتسبات الإمارة ولضمان سعادة المتعاملين وحقوقهم عند التعامل مع حكومة دبي.

وأكد الدكتور أشرف أن العام الماضي شهد تقديم العديد من البرامج التدريبية وورش العمل باستخدام التكنولوجيا؛

لنشر الوعي بالحوكمة سواء على مستوى الوحدات الحكومية بالدولة أو الشركات والمؤسسات المالية. فقد شارك معهد حوكمة، مختلف المؤسسات الحكومية والوزارات والمؤسسات المالية من خلال تقديم ورش عمل ودورات تدريبية وندوات توعوية حول مفاهيم الحوكمة وأهميتها وطرق تطبيقها وتطويرها. وبشأن خطة معهد حوكمة خلال عام 2021.. قال الدكتور أشرف: إن الشق الرئيسي منها يقوم على التعاون مع المؤسسات الحكومية الاتحادية والمحلية في الالتزام بتطبيق قواعد الحوكمة الجديدة الصادرة في 2020؛ وذلك من خلال تقييم نظم الحوكمة الحالية وتطويرها بما يتفق مع القرارات والتشريعات الجديدة. كذلك يعمل معهد حوكمة بشكل مكثف مع البنوك والشركات المدرجة في مراجعة وتحديث كافة أدلة ولوائح الحوكمة بها وفقاً للمتطلبات التشريعية. (كما يعمل حوكمة مع تلك المؤسسات في مجال «تقييم مجالس الإدارة»). (وام

"حقوق النشر محفوظة" لصحيفة الخليج. © 2024